الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة عشرة
المعقودة يوم الاثنين
٢٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس: السيد م. مايكوك (باربادوس)

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ — ١٩٨٥ (تابع)
الآثار المترتبة على مشروع القرار A/39/L.3 المتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال (الحالة في كمبوتشيا) ، في الميزانية البرنامجية

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/39/SR.18
26 November 1984
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية:

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

84-57097

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

البند ١١٦ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع) A/39/453 و A/C.5/39/9 و ١١ و ١٧

١ - السيد لورينكو (البرتغال) : اشار الى الجهود التي بذلتها الأمانة العامة، ولا سيما في مجال التوظيف ، من أجل تنفيذ المبادئ الواردة في الميثاق والأهداف التي حددتها الجمعية العامة ، ولكنه لاحظ مع ذلك ان النتائج لم تكن مرضية ، كما اعترف الأمين العام نفسه . وصحيح أن عدد البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا في الأمانة العامة قد انخفض من ٢٥ الى ٢٤ بلدا ، غير أن عدد البلدان غير الممثلة قد ارتفع من ١٤ الى ١٥ بلدا ، وأن عدد البلدان الممثلة تمثيلا زائدا قد استمر في الازدياد . اما توزيع الوظائف بين الرجال والنساء فلم يتحسن ايضا ، لأن عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي لم يزد الا بنسبة ٣ر. في المائة ولم يصل الى الهدف المحدد له وهو ٢٥ في المائة .

٢ - واستطرد قائلا ان وفد البرتغال يود أن يؤكد أن كل البلدان الافريقية المتكلمة بالبرتغالية مدرجة في قائمة الدول غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا . وأضاف ان البرتغال وان تكن قد وصلت الى منتصف النطاق المستصوب ، لا تمتلك الا ان تعتبر نفسها في وضع سيئ من حيث النوعية ، لانه لا توجد ، بين الوظائف الـ ١٦ التي يشغلها مواطنوها في الامانة العامة وظيفة واحدة من مستوى وظائف رسم السياسة وذلك رغم ما ورد في القرار ٣٧/٢٣٥ من احكام في هذا الشأن . ومن المساوئ الأخرى في وضع البرتغال أن أكثر من نصف الموظفين البرتغاليين في الأمانة العامة معينون بعقود محددة المدة . وأردف بذلك قوله انه بالرغم من ملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/C.5/39/9 والوعود التي قدمها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، لم تجر الأمانة العامة أى اتصال بالحكومة البرتغالية .

٣ - وأضاف قائلا ان البرتغال تأسف أيضا لأن الوكالات المتخصصة لا تكثر من الاستعانة بالفنيين والخبراء البرتغاليين ، رغم أن البرتغال نفسها تعمل باستمرار على زيادة تعاونها مع البلدان الافريقية . وقال ان الهدف الوحيد من هذه الملاحظات هو مساعدة الأمين العام على الوفاء بوعوده فيما يتعلق بتحسين توزيع الوظائف بين الموظفين حسب الجنس والمناطق . وأضاف ان وضع نظام للتطوير الوظيفي لجميع فئات الموظفين (A/C.5/39/11) بغض النظر عن نوع العقود الموقعة معهم ، هو خطوة في الاتجاه الصحيح .

(السيد لورينكو ،البرتغال)

٤ - واستطرد قائلا ان وفد البرتغال يشارك الأمين العام فيما اعرب عنه من قلق في تقريره فيما يتعلق بامتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة (A/C.5/39/17) وقال انه يلاحظ في هذا السياق مع التقدير ان الموقف قد تحسن بشكل ملحوظ في السنوات الاربع الماضية بفضل الجهود التي بذلها الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية ، وبمساندة الجمعية العامة .

٥ - السيد باريت (نيوزيلندا) : قال انه ذهل لاعتراف الامانة العامة بالاخفاق في مجالين مهمين في مجالات سياسة التوظيف وهما : التوزيع الجغرافي العادل وتوظيف المراة . واضاف قائلا انه يتفق مع رأى الأمين العام المساعد لشؤون الموظفين أن هذه النتائج " المخيبة للآمال " تتطلب اتخاذ " تدابير حاسمة " . وقال انه يبدو أن مقترحات الامانة العامة موجهة نحو الطريق الصحيح . وقال ان تعيين الموظفين في الرتبة ف - ٣ عن طريق المسابقات (الداخلية والخارجية) من شانه أن يضمن تحقيق المزيد من الانتقاء الموضوعي للموظفين في هذا المستوى من الوظائف . واضاف أن القيام بحملة نشطة في البلدان النامية لانتقاء الموظفين عن طريق المسابقات من شانه ان يزود الامانة باحتياطي من المرشحين تستطيع ان تغترف منه لملء الوظائف الشاغرة . وقال ان وفد نيوزيلندا يحبذ ايفاد بعثات دورية الى كل مناطق العالم ، بما فيها نيوزيلندا ، للقيام بعملية التوظيف .

٦ - وقال ان مما يبعث على القلق ، ان نعلم من الامين العام المساعد ووحدة التفتيش المشتركة بالمقاومة الموجودة داخل الامانة العامة لعملية تخطيط الموارد البشرية والميل الى التملص من المبادئ التي تضعها الجمعية العامة . وقال ان هذه الامور تستدعي تدخل الامين العام بشكل حاسم .

٧ - واستطرد ممثل نيوزيلندا قائلا ان الاحصاءات المتعلقة بتوظيف المراة تبعث على الانزعاج ايضا ، لاسيما وان الوثائق المعروضة على اللجنة ليس لها اى خطط ملموسة لتحقيق الاهداف المحددة للمنظمة ، رغم انها اهداف متواضعة . وقد يكون من الملائم ، وعقد الامم المتحدة للمراة يوشك على الانتهاء ، ان تعين سيدة في وظيفة عليا وتسند اليها مسؤولية تنسيق جهود الامانة العامة في هذا المجال .

٨ - وقال ان نيوزيلندا تؤيد برامج توظيف الوطنيين من ابناء البلدان غير الممثلة او الممثلة تمثيلا ناقصا ، والبرامج التي ينبغي أن تحسن الموقف ، حسب ما هو متوقع وفقا للتقديرات الموضوعة لها . واكد انه قد تكون هناك اسباب قوية لعدم وصول اى بلد الى نطاقه المستصوب ولكن لا يجوز ان يحول ذلك دون مواصلة بذل الجهود في هذا المجال .

(السيد باريت ، نيوزيلندا)

٩ — وقال انه لاشك في ان عنصر امكانية التحرك الوظيفي هو من أنسب العناصر المتعددة التي يتكون منها النظام المقترح للتطوير الوظيفي من الأمانة العامة . ويمكن ايضا ان تندرج في النظام مسالة الخدمة في احد المكاتب الميدانية . وفيما يتعلق بتكاليف تنفيذ هذا الاجراء الاخير (٣٠٢ ٠٠٠ دولار) فربما يكون من المستصوب ، بدلا من تخصيص اعتمادات اضافية ، ان تتخذ خطوة اولى نحو الحد من النفقات الادارية المتزايدة وذلك بان يطلب الى الامانة ان تعيد توزيع الوظائف الموجودة وان تستوعب تكاليف المعدات والأثاث من المخصصات الموجودة حاليا .

١٠ — السيد غاريدو (الفلبين) : أثنى على الأمين العام للجهود التي بذلها من أجل تطبيق مبادئ الميثاق وذلك باعطائه الأولوية لتوظيف مواطني البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا . وقال انه يأمل الا يؤدى تجميد التوظيف الى عرقلة سير هذه العملية .

١١ — وأضاف قائلا انه من المهم للغاية أن يزداد تمثيل البلدان النامية في الوظائف العليا ووظائف رسم السياسة ، ومع هذا ،فاذا كان يجب ان يوضع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل يوضع في الاعتبار ، فلا ينبغي أن يطبق هذا المبدأ بصورة متشددة الى درجة ابقاء بعض الوظائف شاغرة ، وخاصة في اللجان الاقليمية الاقتصادية . واكد أن هذا من شأنه أن يضر بخطط التنمية في البلدان المعنية ، وبالتنفيذ الناجح لهذه الخطط الذى يتطلب الاستفادة من اللجان الاقليمية الى أقصى حد ممكن .

١٢ — ومضى قائلا ان وضع نظام للتطوير الوظيفي على النحو الذى يتوخاه الأمين العام أمر يتمشى أيضا مع ما جاء في المادة ١٠١ من الميثاق . وأضاف ان وفده مقتنع بأن حجر الزاوية في أى خطة للتطوير الوظيفي هو توفر نظام جيد للترقية وانه يفضل أن تشغل أى وظيفة شاغرة عن طريق ترقية موظف كفء مستحق ، بدلا من تعيين مرشح خارجي لهذه الوظيفة . وقال انه ينبغي لبرنامج تدريب الموظفين وتحسين أدائهم — وهو عنصر ، آخر من عناصر النظام ، ان يهتم بالادارة المالية وهي جانب تشترك فيه كل الانشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة . وقال ان وفده سينتظر صدور تعليقات اللجنة الاستشارية قبل أن يدلي بآرائه عن الاثار المالية الواردة بايجاز في الوثيقة A/C.5/39/11 .

١٣ — واستطرد قائلا ان وفد الفلبين يؤيد تعيين الموظفين عن طريق الامتحانات التنافسية وليس لديه أى اعتراض على تطبيق هذا النظام على جمع وظائف الرتبتين ف — ١ و ف — ٢ كما أوصت بذلك وحدة التفتيش المشتركة ، وتطبيقه على الرتبة ف — ٣

(السيد غاريدو ، الفلبين)

كما اقترح الامين العام . وقال انه ينبغي ألا تمنع فئة الخدمات العامة من الترقي الى الفئة الفنية وذلك بالنسبة للموظفين الذين يصلون الى أعلى درجة في رتبهم والذين يمكنهم ، بمقتضى خبرتهم وكفاءتهم أن يتحملوا مسؤوليات اكبر . وأضاف قائلا ان الانضمام الى الفئة الفنية ينبغي أن يتاح لجميع الموظفين ، عن طريق امتحانات تنافسية خاصة تعطى فيها درجات للخبرة . وقال السيد غاريدو انه بالاضافة الى ذلك يشجع الأمين العام على مواصلة برنامجه الخاص بتوفير الحوافز لاكتساب المهارات اللغوية .

١٤ — ثم أشار الى النقد الذى وجهته وحدة التفتيش المشتركة الى الأمانة العامة بسبب الطريقة التي حددت بها الأمانة العامة الأولويات لمختلف الأنشطة والطريقة التي استخدمت بها الموارد المتاحة لها ، فقال ان وفد الفلبين يرى انه على الأمانة العامة أن تنظر بعين الاعتبار الى النقد البناء . وقال ان وفده يؤمن بقدرة الأمين العام على اقامة أمانة عامة تتفق في كل جوانبها مع المثل العليا للمنظمة ، وذلك عن طريق ادارة مبدعة لشؤون الموظفين .

١٥ — السيد لادور (اسرائيل) : هنأ الأمين العام على تقريره عن تكوين الامانة العامة (A/39/453) وقال انه يشعر بالارتياح نظرا للزيادة البسيطة في عدد النساء المعينات في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وأعرب عن أمله أن يتسارع هذا الاتجاه في السنوات المقبلة . ثم أعرب عن سروره ايضا لقصر التقرير ، الأمر الذى يتمشى مع مسألة بذل الجهود للتقليل من حجم الوثائق في المنظمة .

١٦ — وقال ان الوفد الاسرائيلي يحرص على الاعراب عن قلقه ازاء التوزيع المتفاوت والذى لا مبرر له للوظائف بين الدول الأعضاء . وأردف قائلا انه بيد و وفقا للتقرير انه لم يتم احراز اى تقدم بهذا الصدد . فمازالت اسرائيل ضمن الـ ٢٤ بلدا الممثلة تمثيلا ناقصا : فليس لها سوى اربع وظائف دائمة بالأمانة العامة وجميعها من المستوى المتوسط في حين ان المتوسط المستصوب فيه في حالتها يتحدد بـ ١٣ وظيفة .

١٧ — واستطرد قائلا انه في أعقاب كلمة الوفد الاسرائيلي في الدورة السابعة والثلاثين اوفدت الأمانة العامة بعثة توظيف الى اسرائيل حيث التقت بأكثر من ٤٠ مرشحا مؤهلا لمختلف وظائف الامم المتحدة . وبعد ستة أشهر من وصول البعثة مازلنا ننتظر النتائج . وقال انه بيد و أن استنتاجاتها قد ارسلت الى الدوائر التنظيمية ولكن الردود الوحيدة التي تم تلقيها كانت سلبية .

(السيد لادور ، اسرائيل)

١٨ - ومضى قائلا انه فضلا عن ذلك علمت الدول الاعضاء ان الأمانة العامة قررت لمواجهة الأزمة المالية " الدائمة " للمنظمة وقف جميع التعيينات لمدة ستة أشهر ، وقال ان هذا التدبير هو غير مقنع تماما وقد يؤدى الى معاقبة الدول الممثلة تمثيلا ناقصا . وأضاف قائلا انه يمكن اتخاذ مبادرة مماثلة تجاه الدول الممثلة تمثيلا زائدا أو ازاء الوظائف ذات الاختصاصات الغامضة التي تنتشر في الأمم المتحدة . وتساءل عما اذا كانت اللجنة الخامسة قد وافقت على التدبير الذى اتخذ أم وضعت ببساطة امام الأمر الواقع ؟

١٩ - واسترسل قائلا انه يبدو أيضا ان الوظائف التي تتركها شاغرة الدول الممثلة تمثيلا ناقصا او غير الممثلة لا يعين فيها مرشحون من نفس هذه الدول . وهذا يقارب التمييز . وفي حالة اسرائيل ففي كل مرة تحظى فيها مؤهلات احد المرشحين بتقدير الاجهزة المختصة بالمنظمة فان الرد التقليدى بعدم القبول يستند الى ان الوظيفة الشاغرة قد تم شغلها او ان المرشح لا يتمتع بالمؤهلات المطلوبة . وينطبق نفس الشيء على المرشحين المقيدين ببطاقات الأمم المتحدة ، وأردف قائلا انه يمكن التساؤل عما اذا كانت جنسية أو دين المواطنين الاسرائيليين هما اللذين لا يتمتعان بتقدير دوائر معنية وهو ما يناقض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . والواقع انه لم يحدث على الاطلاق ان موظفا في الأمم المتحدة يحمل جواز سفر اسرائيليا قد تعرض لشكوى .

٢٠ - ودعا السيد لادور الذى يرى انه يتحدث باسم نحو أربعين دولة غير ممثلة او ممثلة تمثيلا ناقصا الأمانة العامة لاتاحة الفرصة للدول المعنية لتعزيز وجودها في المنظمة وبصفة خاصة وحتى لا تدع الحالة تسجل مزيدا من التدهور . وقال انه مفعم بالأمل مع ذلك ، لما وجده من تشجيع في تصريحات الأمين العام والأمين العام المساعد لشؤون الموظفين اللذين تعهدا بتحسين الوضع .

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)
(A/39/32)

٢١- السيد اوكيو (رئيس لجنة المؤتمرات) : ابدى استعداده للاجابة على مختلف الاسئلة التي اثيرت خلال المناقشة التي كان موضوعها تقرير لجنة المؤتمرات (A/39/32) ، وحرص في البداية على الاشارة الى ان مشاريع القرارات الاربعة التي ورد ذكرها في مناقشة هذا التقرير قد وضعت بتوافق الآراء بين الأعضاء الـ ٢٢ للجنة الممثلين لجميع المجموعات الاقليمية .

٢٢- وأشار الى ان العديد من الوفود تساءلوا عن معنى الفقرة ٤ من مشروع القرار الف حيث تم التأكيد على مبدأ التوزيع بين ادارة شؤون المؤتمرات بالمقر ومكتب الامم المتحدة بجنيف لمسؤوليات خدمة الاجتماعات التي تعقد في مختلف اجزاء العالم . وقال ان الأمر في الواقع يتعلق بتنظيم للعمل سارى المفعول في الامانة العامة منذ بعض الوقت وهو لا ينطبق الا على الاجتماعات المقررة في جدول المؤتمرات الذى وافقت عليه الجمعية العامة : فهو لا ينطبق اذا على دورات اللجان الاقتصادية الاقليمية ولا على دورات هيئاتها الفرعية فيما عدا الاجتماعات المنظمة خارج المقار الموجودة . وأردف قائلا ان هذا المبدأ قد تقرر استجابة لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية التي ترغب دائما في تحقيق افضل استخدام للمنشآت والمرافق . واسترسل قائلا ان الامر يتعلق بالباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (الفقرة ٢٩-٦) التي تتناول تقدير احتياجات خدمة المؤتمرات في بعض المدن . والجمعية العامة باقرارها هذه التقديرات قد وافقت على المبدأ نفسه .

٢٣- وفيما يتعلق باللجان الاقليمية وبأجهزتها الفرعية قال انها موضع ترتيبات لا مركزية ادارية واخرى خاصة بالميزانية فيما عدا بالتأكيد الاجتماعات الاقليمية التي تهدف الى التحضير لمؤتمر كبير للأمم المتحدة والمدرجة ايضا في جدول المؤتمرات وورد تقدير لها في الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية .

٢٤- وأشار الى ان الوفد الكولومبي تساءل عما اذا كان في امكان اللجان الاقليمية تنظيم اجتماعات تحضيرية للمؤتمرات الكبيرة على المستوى الاقليمي . وقال انه اذا عقد اجتماع اقليمي في مقر احدى اللجان تفوض ادارة شؤون المؤتمرات بنيويورك أو شعبة شؤون المؤتمرات بجنيف حسب الحالة سلطتها بالطبع الى اللجنة المعنية شريطة الموافقة المسبقة على الخطة وبعد مشاورات مستمرة . واضاف قائلا انه في حالة الدورات العادية للجان الاقليمية ينص قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ على انه يجوز عقدها خارج المقار الدائمة على نفقة الامم المتحدة بشرط موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . واستطرد قائلا ان الاجتماعات التحضيرية المنظمة على المستوى الاقليمي

(السيد أوكيـــــو)

منظمة وفقا لاحكام الفقرة ٥ من القرار ذاته ؛ فلا يتعين فقط موافقة لجنة المؤتمرات على تغيير مكان الاجتماع ولكن ينبغي على الحكومة المضيفة ان تتفاوض بشأن اتفاق واضح مع شعبة الميزانية وادارة الشؤون القانونية . ومضى قائلا انه ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار ايضا ان الوحدات الكبيرة في جنيف ونيويورك مؤهلة بالطبع بصورة افضل لخدمة هـــذه الاجتماعات نظرا لحجم الافراد الموضوعين تحت تصرفها مما يتيح خفض التكاليف التـــي تتحملها الدولة المضيفة .

٢٥ - واشار الى ان الوفد الكوبي تساءل عن توزيع المسؤوليات التنظيمية والتقنيـــة المنصوص عليها بميزانية المقر وليس بميزانية اللجان الاقليمية . وقال ان مسألة مسؤوليـــة الخدمات التنظيمية التي تقدم الى الاجتماعات التحضيرية المنظمة على المستوى الاقليمي لا يمكن حلها حاليا سوى باتفاق متبادل بين المكتب او الادارة التنظيمية المعنية واللجنة الاقليمية التي يعود اليها بالطبع الجزء الاكبر من الانشطة المنظورة . واضاف قائلا ان مسألة الخدمات التقنية في مجال المؤتمرات تطرح ايضا ولكن الامر يتعلق هنا بمشكلـــة متميزة تماما .

٢٦ - واشار الى ان وفود كوبا ومصر والمكسيك تساءلت عن مشروع القرار باء الـــذي يتصدى لموضوع تقليص مدد الدورات وتقرير عقد دورات اجهزة الامم المتحدة كل سنتين . وقال انه بناء على طلب الجمعية العامة (القرارات ٣٥/١٠ الف و ٣٦/١٧٧ ألـــف و ٣٨/٣٢ دال) عكفت لجنة المؤتمرات على دراسة هذه المشكلة . واردف قائلا ان السبب هو ببساطة : ان الموارد في مجال خدمة المؤتمرات وخاصة في مجال الترجمة الشفويـــة نادرة ومطلوبة بصورة متزايدة وكلما قل الاسراف فيها كلما زاد عدد الاجهزة التي يمكـــن ان تستفيد منها .

٢٧ - واشار الى ان ممثل المكسيك سأل عن مصدر صياغة الفقرة الثانية من ديباجـــة مشروع القرار باء التي تؤكد " استمرار الحاجة الى تحقيق اقصى قدر من الوفر لـــدى استخدام موارد خدمة المؤتمرات استخداما فعالا " . وقال ان هذه الصياغة قد اعتمدت بتوافق الاراء في لجنة المؤتمرات بسبب ندرة الخدمات المشار اليها . واردف قائلا انه ربما يكون من المفيد الاشارة الى ان اهتمام اللجنة قد تحول بصورة طفيفة منذ صـــدور القرار الاول للجمعية العامة بشأن هذه النقطة . واضاف قائلا انها تجتهد حاليـــا لتخفيف عبء العمل عن خدمات المؤتمرات عن طريق العمل على التنبؤ انطلاقا من الخبرة المكتسبة بعدد الاجهزة التي في حاجة الى خدمات المؤتمرات وعدد الاجهزة التي يمكن ان يستغنى عن هذه الخدمات في حالة لجان الصياغة او المشاورات المسماة " بغيـــر الرسمية " على سبيل المثال . واستطرد قائلا انها تريد بذلك تحسين استخـــدام خدمات المؤتمرات بخفض عدد الاجتماعات التي تتطلب هذه الخدمات وعلى العكس بزيادة عدد الاجتماعات التي يمكن ان تستغني عنها .

(السيد أوكيـــو)

٢٨- واشار الى ان ممثل كوبا تساءل عن البيانات الاحصائية المشار اليها في الفقرة ٢ من مشروع القرار باء . وقال ان الامانة العامة تسجل عدد الاجتماعات المتوقعة لهذا الجهاز او ذاك وعدد الاجتماعات التي تعقدها بالفعل وعدد الاجتماعات التي يؤجلها وتلاحظ الوقت الضائع بسبب التأخير او التأجيل وتخطر بها بعد ذلك الجهاز المعني . واردف قائلا ان هذه القوائم توضع لكل اجتماع يستفيد من خدمة الترجمة الشفوية سـواء كان " رسميا " أو " شبه رسمي " . واسترسل قائلا انه من المناسب ان نوضح ذلك من اجل الوفد الكوبي الذى يسمي " غير رسمي " كل اجتماع لا يزود بخدمة الترجمة الشفوية .

٢٩- وردا على تعليقات ممثلي كولومبيا ومصر والمكسيك بشأن الفقرات ٤ و ٥ و ٧ من مشروع القرار اشار السيد اوكيو الى انه من حق اجهزة الامم المتحدة في المقام الاول العمل على الاستخدام الفعال لخدمات المؤتمرات ويتمثل دور لجنة المؤتمرات في مساعدتها في هذه المهمة . واردف قائلا انها لذلك ترجو من الاجهزة ان تخطر **الأمانة العامة في** اقرب وقت ممكن بأى الغاء للجلسات وان تستخدم الوقت المخصص لها على افضل وجـه وذلك ببدء الجلسات واختتامها في الموعد المقرر . واستطرد قائلا انه وفقا لنص المادة ٤ من المشروع سيناط بأحد أعضاء مكتب كل جهاز وضع مقترحات عملية لكي يستخـدم الجهاز المعنى بطريقة اكثر ترشيدا الخدمات الموضوعة تحت تصرفه . واسترسل قائلا ان مشروع القرار باء متمشى تماما مع احكام القرارات السابقة للجمعية العامة التي ترجـو فيها من اجهزة الامم المتحدة مناقشة امكانية عقد اجتماعاتها مرة كل سنتين او اعـادة النظر في احتياجاتها في مجال الوثائق .

٣٠- ومضى قائلا انه ليس هناك مجال للخشية من ان تؤدى التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٦ الى أى حالات خروج عن المعتاد **أو الى اساءة الاستعمال** . واردف قائلا ان احصاءات استخدام خدمات المؤتمرات توضع في الواقع بواسطة الامانة العامة وتقدم بصفة منتظمة الى مختلف اللجان في نهاية الدورة ويتعين على الاجهزة المعنية ان تدرجها في تقاريرها شرح اسباب اى قصور ظاهر في استخدام الموارد المخصصة .

٣١- وقال ان التعديل الذى اقترحه ممثل مصر والمتعلق بنهاية الفقرة ٧ وكذلك التعديلات الاخرى المتعلقة بصياغة مشاريع قرارات اللجنة يمكن دراستها عند استئناف المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند . واذا كانت لجنة المؤتمرات قد اثنت على مجلس مراجعي الحسابات مما اثار اعتراضا من جانب مصر - فذلك لأن هذا الجهاز هو الوحيد من بين الاجهزة التي تم الاتصال بها الذى قبل الحد في المستقبل من عدد جلساته .

٣٢- وفيما يتعلق بامكانية وضع شكل مختصر للمحاضر الموجزة المشار اليها في الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار دال قال ان ممثلي سرى لانكا والمكسيك أكدا ان المحاضر الموجزة الحالية تشكل بالفعل موجزا وان الرغبة في ضغطها مستقبلا ستؤدى الى فقدان جزء كبير

(السيد أوكيـــــو)

من جوهر المناقشات . وقال انه ربما تريد الوفود المعنية دراسة هذه المسألة في اطار المشاورات شبه الرسمية .

٣٣- وأشار الى ان اعتراضات ممثل مصر المتعلقة باد راج عبارتي " بجميع اللغـــات " و " بجميع اللغات المطلوبة " في الفقرتين ٣ و ٤ من مشروع القرار دال لها ما يبررهـــا تماما وقال ان التعديلات التي يتعين ادخالها على صياغة هذه الفقرات يمكن أن تكون موضوعا لمشاورات غير رسمية . واضاف قائلا انه يمكن ايضا دراسة مسألة الوثائق اللازمـــة للاجهزة المنشأة بموجب صكوك دولية .

٣٤- السيد فيزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهمات الخاصة) : قال انه يود ان يشير ، فيما يتعلق بتوزيع مسؤوليات خدمة المؤتمرات على مختلف مواقع المقار الرئيسية ، الى انه يجتمع كلما امكنه ذلك بزملائه في مواقع المكاتب الرئيسية الأخرى لوضع ترتيبات للعمل فعالة وعملية الى أبعد حد . وقال أيضا انه ينوى ان يجرى مباحثات خاصة معهم في المستقبل القريب بشأن موضوع محدد هو خدمة الاجتماعات التحضيرية التي تعقد على المستوى الاقليمي .

٣٥- ومضى قائلا ان عددا من الاشارات ورد في مجرى المناقشة الى مسألة تنظيم خدمات المؤتمرات في فيينا . وذكر حالة الترتيبات الحالية وأكد طابعها المؤقت. وأضاف انه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ ، ينبغي ان تخطط هيئات الأمم المتحدة لعقد اجتماعاتها ، كل في مقرها الدائم اذ انه المكان الذى توجد فيه وحدات الامانة التي تقدم الخدمات الفنية الى هذه الهيئات .

٣٦- اما في حالة فيينا ، فقال ان مسؤولية الحكومة النمساوية تنحصر في اتاحتها ، على نفقتها ، بتوفير مرافق غرف الاجتماعات الوافية اذا لم تكن تلك الموجودة في مركز فيينا الدولي كافية ، غير ان الأمم المتحدة نفسها مسؤولة عن جميع جوانب خدمة المؤتمرات الأخرى . ولهذا الغرض ، خصص اعتماد مستقل قدره نحو ١٠ ملايين دولار لفترة السنتين الحالية ، يغطي نحو ٣ ملايين دولار منه تكاليف ٤٢ وظيفة ثابتة والباقي للمساعدة المؤقتة . ثم أعلن ان الاعتماد على المساعدة المؤقتة اثبت انه ليس في صالح المنظمة ، لا سيما لأن الأفراد اللازمين لم يتوافروا دائما خلال مهلة قصيرة ، غير انه أضاف ان من الصعب في الظروف الحالية اتخاذ ترتيبات اكثر ديمومة .

٣٧- وتابع قائلا ان الأمين العام قد رأى دائما في هذا الصدد ان اقامة عملية واحدة لخدمة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي ستمثل الحل الأكثر كفاءة والأكثر فعالية من حيث التكاليف . وقد توصلت وحدة التفتيش المشتركة في تقرير أخير لها الى هذه النتيجة نفسها . ومن هذه الزاوية ، سيستفيد الأمين العام كثيرا من نظر اللجنة الخامسة في توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومن الموقف الذى ستتخذه اللجنة بشأن الفقرة ٥ من مشروع القرار ألف الذى اقترحته لجنة المؤتمرات.

٣٨- ثم أشار ردا على الاقتراحات التي تقدم بها ممثل سرى لانكا ، الى ان عدد نسخ كل وثيقة يطلب الى الأمين العام تقديمها الى الجمعية العامة مقرر على أساس قائمة محددة سلفا ، ولا يمثل التوزيع على البعثات الدائمة الا نسبة مئوية ضئيلة من المجموع. وقال ان مجلس المنشورات يكفل ان تكون اجراءات التوزيع فعالة وبسيطة قدر الامكان. والطريقة العملية الوحيدة هي توزيع العدد نفسه من النسخ من جميع الوثائق التي تهم هيئة بالذات . اما اتباع طريقة انتقائية الى حد أكبر فسوف ينطوى على تأخيرات وبلبلة.

(السيد فيزنـــــــر)

وأضاف انه فيما يصح القول بأن أفضل طريقة للاقتصاد هي تخفيض عدد وحجم الوثائق ، فلابد من الاشارة الى ان الاستنساخ والتوزيع يشكلان عنصرا طفيفا نسبيا من عناصر التكلفة . والواقع ان التكلفة المقدرة لصفحة واحدة من الوثائق النهائية التي تضم قرابة ٥٠٠ كلمة في الصفحة الواحدة بست لغات ومطبوعة في ٧٠٠٠ نسخة تصل الى ٥٥٠ دولارا ؛ ومن هذا المجموع يتصل مبلغ ٣٠٠ دولار بالترجمة ، و ١٥٠ دولارا بالطباعة ، و ٧٥ دولار بالاستنساخ ، و ٢٥ دولارا بالتوزيع .

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/39/L.3 المتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال (A/C.5/39/28)

٣٩- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الجزء الأول من البيان المقدم من الأمين العام يتصل بأنشطة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . واضاف ان الجمعية العامة كانت قد وافقت في دورتها الثامنة والثلاثين وبناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، على اعتماد مبلغ ١٥٢٠٠٠ دولار لذلك الغرض . ويجرى الآن طلب اعتماد بمبلغ ١٧٠٤٠٠ دولار يتضمن زيادة طفيفة ناجمة عن كون بعض بنود الانفاق المشار اليها في الفقرة ١٣ ، لاسيما سفر الموظفين في مهام رسمية ، قدرت تقديرا ناقصا في الطلب المقدم في الدورة الثامنة والثلاثين . وعلاوة على ذلك ، فان تقديرات المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للجنة المخصصة ولتنسيق برنامج تقديم المساعدة الانسانية الى الشعب الكمبوتشي وضعت في السنة السابقة على أساس عامل تعيين متأخر بنسبة ٢٥ في المائة ، بدلا من العامل العادى ونسبته ٥ في المائة الذى كان قد طبق على السنة الحالية . وأعلن ان اللجنة الاستشارية وضعت هذه الحقائق في الاعتبار ، ولم تعترض على الموافقة على اعتماد اضافي بمبلغ ١٧٠٤٠٠ دولار في الباب ٣ .

٤٠- ومضى قائلا انه لم يطلب اى اعتماد في هذا الوقت بصدد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وفي حالة عقد هذا المؤتمر فان الأمين العام سوف يطلب موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في الالتزامات الضرورية بموجب القرار المتعلق بالنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٤١- ثم تحدث عن الانشطة المقرر القيام بها لتنسيق برنامج تقديم المساعدة الانسانية الى الشعب الكمبوتشي فقال انها سوف تتطلب اعتمادا اضافيا بمبلغ ٣٧٣٤٠٠ دولار بالمقارنة مع مبلغ ٢٥٩٠٠٠ دولار الذى اعتمد في السنة السابقة . واضاف ان هذه الزيادة تعزى بالمثل الى ارتفاع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين . وبالاضافة الى ذلك ابلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الممثل الخاص سينقل الى بانكوك .

(السيد مسيلي)

٤٢- ثم قال ان الوثيقة A/C.5/39/28 هي اول بيان بالآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية يقدم الى اللجنة الخامسة . ويبدو من الوهلة الاولى ان هذا النوع الجديد من البيانات سيكون اطول كثيرا من البيانات البسيطة بالآثار المالية . الا انه لا ينبغي لوم الامانة العامة لذلك لان هذه البيانات لابد ان تتضمن قدرا اكبر من المعلومات . وطلب الى اللجنة ان تعرب عن آرائها في هذا الموضوع وان تفصح عما اذا كانت ترى ان شكل البيان الجديد بالآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية المعروض عليها مرضيا .

٤٣- وفي معرض الاشارة الى ان الفقرة ٣٣ في الوثيقة A/C.5/39/28 تتضمن تفاصيل الاعتمادات الاضافية المطلوبة في حالة اعتماد مشروع القرار A/39/L.3، قال ان اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مبلغ ٤٠٠ ١٧٠ دولار في الباب ٣ باء ومبلغ ٧٠٠ ٣٧٣ دولار في الباب ٣ هاء . واعلن ايضا ان اعتمادا اضافيا بمبلغ ٧٠٠ ٩٩ دولار سيكون مطلوبا في الباب ٣١ يقابله مبلغ مماثل في باب الايرادات ١ .

٤٤- السيد الصفتي (مصر) : تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال انه يفهم ان الآثار المترتبة على مشروع القرار A/39/L.3 فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية ستحدد في المستقبل القريب . وبما ان الوثيقة A/C.5/39/28 هي اول بيان بالآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية يقدم الى اللجنة وبما انه لم تتح بعد لمجموعة الـ ٧٧ الفرصة لأن تناقش شكل هذه البيانات لذلك فانه يقدم تحفظات بشأن طريقة تحديد الآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية . وعليه لا ينبغي ان يصبح البيان قيد النظر سابقة كما لا ينبغي اعتبار الموافقة على الآثار المالية قبولا من جانب مجموعة الـ ٧٧ بشكل الابلاغ .

٤٥- الرئيس : اقترح ان تتخذ اللجنة قرارا بشأن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالاعتماد الاضافي المطلوب للجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا (A/C.5/39/28 ، الفرع اولا) والآثار المالية المترتبة على قرار بعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا من جديد (A/C.5/39/28 ، الفقرة ١٦ ، الفرع ثانيا) .

٤٦- السيد نغوين سوان انغ (فييت نام) : تحدث تعليلا للتصويت قبل التصويت فقال ان عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يشكل تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وتهديدا لاستقلالها وسيادتها وانتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وتنطبق الاعتبارات نفسها على عقد اللجنة المخصصة التي أيدت اعادة المتهمين بجريمة ابادة الجنس ضد الشعب الكمبوتشي الى كمبوتشيا .

٤٧- ومضى قائلا انه لابد من بذل جهد لايجاد حل شامل لمشكلة كمبوتشيا يحترم سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، ويؤيد جهود الشعب الكمبوتشي العازم على منع عودة قتلته لارتكاب جرائم جديدة ، وعلى تعمير بلاده وبناء مجتمع جديد . غير ان انشطة اللجنة المخصصة تتعارض تعارضا تاما مع تلك الأهداف .

(السيد نغوين سوان انغ ، فييت نام)

٤٨ - وختم كلمته قائلا انه ليس للأمم المتحدة اى دور تقوم به في المسألة كما اظهرت المؤتمرات السابقة المعنية بالهند الصينية . وعلاوة على ذلك ، وبما ان معظم الوفود تواقة للحد من نفقات المنظمة ، سيتم بذلك تجنب تبديد الموارد الذى تسفر عنه الموافقة على الآثار المالية لمشروع القرار A/39/L.3 . واعلن ان فييت نام تعارض بحزم تخصيص اى اعتماد للجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وللمؤتمر نفسه .

٤٩ - السيد خيك (كمبوتشيا الديمقراطية) : تحدث لتعليل التصويت قبل اجراء التصويت . فقال انه لم يدهش للاعتراضات التي أثارها ممثل فييت نام . والواقع ان مشكلة كمبوتشيا تسبب فيها هذا البلد ، الذى قام ، بتأييد من الاتحاد السوفياتي ، بغزو كمبوتشيا واحتلالها ، وبذلك أصبح أمن واستقرار وسلم جنوب شرقي آسيا والعالم كله معرّضا للخطر . وبدون الغزو وحرب الابادة التي تشنّها فييت نام ، لما وجدت الوثيقة A/C.5/39/28 ، ولما كان هناك البند ٢٠ من جدول أعمال الجمعية العامة ، ولأصبح هناك سلم بين الشعبين اللذين كان باستطاعتهما تكريس موارد هما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلديهما . ومن الواضح أن اعتراض فييت نام على الوثيقة A/C.5/39/28 قصد به عرقلة أعمال الأمم المتحدة ، واخفاء أعمال التدخل والعدوان التي تقوم بها ضد أضعف جيرانها ، ومعارضة مبادرات المجتمع الدولي على المشكلة التي سببتها سياستها التوسعية ، وارغام الدول الأخرى على قبول سياسة فييت نام كأمر واقع ، بما يتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ومثل هذه المناورات تكشف عن وجه فييت نام الحقيقي ، التي تواصل ممارسة شريعة الغاب .

٥٠ - وأضاف أن تطور الحالة في كمبوتشيا خلال السنوات الست الأخيرة أظهر أن كفاح الشعب الكمبوتشي والضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي يمكن أن ترغم فييت نام على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا والسماح لشعب كمبوتشيا بممارسة حقه في تقرير المصير ، وهما الشرطان المسبقان لحل المشكلة الكمبوتشية . وقال انه على ضوء هذه الحقائق ، فانه يناشد جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة أن تصوّت لصالح الآثار المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية ، والواردة في الوثيقة A/C.5/39/28 .

٥١ - السيد غاريدو (الفلبين) : تحدث لتعليل التصويت نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فقال انه يؤيد الآثار المترتبة على مشروع القرار A/39/L.3 فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية على أمل أن يساعد اعتماد هذا المشروع على اقامة سلم حقيقي في جنوب شرقي آسيا .

٥٢ - السيد الصفتي (مصر) ، بتأييد من السيد بنهايرك - غيماريس (البرازيل) : تحدث لتعليل التصويت قبل اجراء التصويت ، فقال انه لا يوجد لديه أى اعتراض جوهرى على الآثار المترتبة على مشروع القرار A/39/L.3 فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية ولكنه لا يوافق ، مع هذا ، على الطريقة التي عرضت بها هذه الآثار .

٥٣ - السيد تومو مونتي (الكاميرون) : تحدث لتعليل التصويت قبل اجراء التصويت ، فقال انه سوف يصوّت لصالح توصيات اللجنة الاستشارية ، ولكنه يود ، مع هذا ، أن يعرب عن تحفظاته بشأن الطريقة التي قدمت بها هذه الآثار . فالبيان الوارد في الوثيقة A/C.5/39/28 يتضمن عناصر لا تتفق ، في رأيه ، مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٢٢٧ . ففي الفقرة ٣ ، على سبيل المثال ، قيل أن الأنشطة المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٨ من مشروع القرار لا تشملها الخطة المتوسطة الأجل ، على حين أن القرار ذا الصلة لم يشر الى الخطة المتوسطة الأجل ، وانما أشار فقط الى الولاية التشريعية الحالية . ويفهم خطأ من الجملة الثانية في الفقرة ٨ أن تحديد نظام للأولويات يسمح بالضرورة بتخفيض أنشطة أساسية معينة .

٥٤ - الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على توصية اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد اضافي بمبلغ ١٧٠ ٤٠٠ دولار للجنة المخصصة تحت الباب ٣ باء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (A/C.5/39/28 ، الفرع أولا) .

٥٥ - بناء على طلب ممثل فييت نام ، اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غانا ،

غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، أنغولا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فييت نام ، كوبا ، الكونغو ، منغوليا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية .

الممتنعون : الامارات العربية المتحدة ، بنما ، بوركينا فاصو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنلندا ، قطر ، لبنان ، المكسيك ، موزامبيق ، الهند .

٥٦ - اعتمدت التوصية بأغلبية ٨٩ صوتا ضد ١٦ وامتناع ١٠ .

٥٧ - الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على توصية اللجنة الاستشارية بأنه اذا تم التوصل في مجرى عام ١٩٨٥ الى قرار بشأن عقد المؤتمر ، ينبغي للأمين العام أن يلتمس موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على الارتباط بالالتزامات اللازمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٢٣٧ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (A/C.5/39/28 ، الفرع ثانيا ، الفقرة ١٦) .

٥٨ - بناء على طلب ممثل فييت نام ، اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ،

البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، برونـــي دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتـان ، بوتسوانـا ، بورما ، بوروندى ، بوليفيا ، بيرو ، تايلنـــد ، تركيـــا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، رواندا ، زامبيـــا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سانت فنسنت وجـزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليـــون ، شيلـــي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غانا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، الكاميرون ، كمبوتشيـــا الديمقراطية ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيـــا ، الكويـــت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصـــر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعوديـة ، المملكـــة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليـة ، موريتانيـا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابـان ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحـاد الجمهوريـات الاشتراكيـة السوفياتيـة ، اثيوبيـــا ، أنغولا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيـا ، الجماهيريـة العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكيـة السوفياتيـة ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـــة ، الجمهوريـــة الديمقراطية الألمانية ، فييت نام ، كوبا ، الكونغو ، منغوليـا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية .

الممتنعـون : بنما ، بوركينا فاصو ، جمهورية تنزانيا المتحـدة ، فنلنـدا ، المكسيك ، موزامبيق ، الهند .

٥٩ - اعتمدت التوصية بأغلبية ٩٣ صوتا ضد ١٦ وامتناع ٧ .

٦٠ - الرئيس : قال انه فهم أن اللجنة وافقت على اعتماد اضافي بمبلغ ٤٠٠ ٣٧٣ دولار لمكتب الممثل الخاص تحت الباب ٣ هاء من الميزانية البرنامجية . وأشـار الى أنه سوف يلزم أيضا اعتماد اضافي بمبلغ ٧٠٠ ٩٩ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات

(الرئيـــس)

الالزامية من مرتبات الموظفين) تقابله زيادة بمبلغ مساو في تقديرات الايـرادات تحـت باب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفيـن). وقال انه اذا لم تكن هناك اعتراضات ، فانه يعتبر أن اللجنة تودّ احالة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بكاملها الى الجمعية العامة .

٦١ - وقد تقرر ذلك .

٦٢ - السيد بيابيف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : تحدث لتعليل التصويت فقال ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تتمسك بموقفهـا فـي أى مناقشة حول الحالة في كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، نظرا لأن هذا يتعارض مع رغبات الشعب الكمبوتشي وحكومته الشرعية الوحيدة ، وفضلا عن هذا ، فانه يخالف المبدأ المنصوص عليه في الميثاق ، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

٦٣ - وأضاف أن الطابع السياسي لمشروع القرار A/39/L.3 وآثاره فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية تبيّن أن الموافقة لا تزال تعطى لاستخدام موارد الأمم المتحدة في تمويل التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الكمبوتشي . ولهذا صوّت وفده ضد تخصيص الموارد للجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وللمؤتمر ذاته .

٦٤ - وفيما يتعلق بالفرع ثالثا من الوثيقة A/C.5/39/28 والذى يتناول تنسيق برامج تقديم المساعدة الانسانية الى الشعب الكمبوتشي ، قال ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الأهداف النبيلة التي يقوم عليها هذا البرنامج . ومن رأيها انه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها للشعب الكمبوتشي . غير أنه لابد من الاشارة الى أن محاولة اعطاء صيغة سياسية لبرنامج المساعدة تتعارض مع مصالح الشعب الكمبوتشي والتزامات الأمم المتحدة .

٦٥ - السيد نغوين اسوان انغ (فييت نام) : تحدث لتعليل التصويت فقال ان وفده لا يعارض برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الكمبوتشي المشار اليه في الفرع ثالثا من الوثيقة A/C.5/39/28 . ولكن من رأيه أن هذه المساعدة يجب أن تكون انسانية بحتة ، وأن تقدم مباشرة الى المنتفعين ، وليس الى القوات التي تعارض مولد كمبوتشيا من جديد .

٦٦ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : تحدث لتعليل التصويت فقال انه ليس من الصعب على المجتمع الدولي تحديد أولئك المسؤولين عن ابادة الشعب الكمبوتشي . وأضاف أن الوفد الكوبي صوّت ضد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

(السيد فونتين أورتيز ، كوبـــــا)

في الفرعين أولا وثانيا من الوثيقة A/C.5/39/28 لأن التدابير المقترحة سوف تعرقل البحث عن حل للمشكلة الكمبوتشية بدلا من أن تساعد على ايجاد هذا الحل . وسوف يكون من الأفضل استخدام الأموال المطلوبة في أغراض تتفق وميثاق الأمم المتحدة .

٦٧ - ومضى يقول ان وفده يود أن يؤكد انه ليست لديه أية اعتراضات على المساعدة الانسانية . غير أن هذه المساعدة يجب أن توجّه لمنفعة الشعب الكمبوتشي ككل ، وليس للأقلية التي تستخدمها في تحقيق غايات سياسية .

٦٨ - السيدة كينزيفتش (يوغوسلافيا) : تحدثت لتعليل التصويت فقالت أنها أيدت توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لأسباب موضوعية شرحها وفدها . واتفقت مع الوفود الأخرى الكثيرة التي وجدت أن الشكل الذى اتخذه بيان الآثار فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية (A/C.5/39/28) لا يتفق في نواح كثيرة مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ .

٦٩ - السيد أورتيغا (المكسيك) : تحدث لتعليل التصويت فقال انه امتنع عن التصويت على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالفرعين الأولين من بيان الآثار المالية (A/C.5/39/28) لأسباب موضوعية شرحها بالفعل في محافل أخرى . غير أنه أعرب عن رأيه بأن نتيجة التصويت لا تعني أن الشكل الذى اتخذه بيان الآثار المالية شكل مقبول .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠